استقرار الإمدادات على المدى الطويل معرض للخطر بسبب قلة الاستثمار

«روسنفت» الروسية: السعي وراء الطاقة الخضراء يهدد بنقص حاد للنفط

قال إيجور سيتشن رئيس شركة النفط الروسية العملاقة روسنفت، "إن العالم يواجه نقصا حادا في النفط بسبب قلة الاستثمارات، وسط مساع للاتجاه إلى الطاقة البديلة، في الوقت الذي يستمر فيه الطلب على النفط في الارتفاع".

وتعهدت روسيا، التي تعتمد بشكل كبير على عائدات مبيعات النفط والغاز، بخفض انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري، لكنها تتخلف عن عديد من الدول في تطوير مصادر الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح وكذلك الهيدروجين.

و"روسنفت" هي ثاني أكبر شركة منتجة للنفط في العالم من حيث الإنتاج بعد أرامكو السعودية، وتنتج ما يربو على أربعة ملايين برميل من النفط يوميا، وفقا لـ"رويترز".

كما أبلغ سيتشن – وهو حليف مقرب للرئيس الروسي فلاديمير بوتين – جلسة للمنتدى الاقتصادي في سان بطرسبرج عبر الإنترنت بأن من الصعب التنبؤ بموعد تعافي الاقتصاد العالمي من جائحة كوفيد – 19 بسبب "كثير من أوجه عدم اليقين وبطء برامج التطعيم في بعض المناطق".

وقال "استقرار إمدادات النفط على المدى الطويل معرض للخطر بسبب قلة الاستثمار"، وأضاف أن "أحد أسباب نقص الاستثمار هو محاولة شركات الطاقة الكبرى زيادة دخل المساهمين من خلال عمليات إعادة شراء الأسهم وزيادة توزيعات الأرباح"، متوقعا حدوث بعض النقص في النصف الثاني من عام 2021.

كما حذر سيتشن من أن الإعانات الحكومية الجديدة والإعفاءات الضريبية للشركات لتخليص الاقتصاد من الكربون من شأنها أن تضع عبئا أكبر على ميزانيات الدول، ما يجعل الطاقة البديلة باهظة الثمن.

وقال "إن أمرا قضائيا لشركة شل بإجراء تخفيضات كبيرة في انبعاثات الكربون يمثل أحد أشكال المخاطر الجديدة التي تواجهها شركات النفط الكبرى".

وأمر الرئيس الروسي فلاديمير بوتين حكومته بوضع خطة لخفض انبعاثات الكربون إلى ما دون مستوى الاتحاد الأوروبي بحلول عام 2050، وفقا لـ"الفرنسية".

وقال بوتين في منتدى سان بطرسبرج الاقتصادي أمس الأول "في الـ30 عاما المقبلة، يجب أن يكون الحجم المتراكم لانبعاثات غازات الاحتباس الحراري أقل مما هو عليه في أوروبا"، مؤكدا أن خطة الحكومة يجب أن تكون جاهزة بحلول الأول من (أكتوبر) من هذا العام.

وتعد روسيا أحد أكبر منتجي النفط والغاز في العالم ورابع أكبر منتج لانبعاثات الكربون. وفي (مارس) 2020، أصدرت روسيا مسودة استراتيجية طويلة الأجل لخفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بحلول 2050 تتوقع خفض الانبعاثات بنسبة 33 في المائة، بحلول 2030 مقارنة بمستويات 1990.

لكن نظرا إلى انخفاض انبعاثات الغاز الروسي بشكل كبير في التسعينيات مع انهيار الاتحاد السوفياتي، يعتقد بعض الخبراء أن هذه الخطة ستسمح بالفعل لروسيا بزيادة انبعاثاتها بشكل طفيف.

وقال بوتين "لحل مشكلة تغير المناخ، لا يكفي مجرد خفض انبعاثات الكربون، من المهم زيادة كفاءة استخدام الغابات والأراضي وقدرتها على امتصاص الكربون". وسجلت روسيا عديدا من الأرقام القياسية في درجات الحرارة خلال الأعوام القليلة الماضية.

سيلوانوف: روسيا نجحت في تجاوز تداعيات جائحة كورونا

أنطون سيلوانوف

علق وزير المالية الروسي أنطون سيلوانوف على قرار وكالة "موديز" الإبقاء على التصنيف الائتماني السيادي لروسيا عند مستواه الحالي.

وأشاد الوزير بقرار وكالة "موديز"، وقال إن "إجماع الثلاثة الكبار (موديز وفيتش وستاندرد آند بورز) على الإبقاء على تصنيف روسيا الائتماني يعد شهادة بأن روسيا نجحت في تجاوز تداعيات جائحة كورونا".

وقررت وكالة "موديز" أمس الإبقاء على التصنيف الائتماني السيادي لروسيا عند مستواه الحالي عند Baa3 مع نظرة مستقبلية مستقرة للاقتصاد الروسي. وجاء ذلك بحسب بيان نشرته وكالة التصنيف الائتماني مساء أمس الجمعة.

انكماش عجز الميزان التجاري لمصر 25.2 بالمئة في مارس

قال الجهاز المركزي المصري للتعبئة العامة والإحصاء إن عجز الميزان التجاري تراجع 25.2 بالمئة على أساس سنوي إلى 2.69 مليار دولار في مارس. كان العجز التجاري سجل 3.59 مليار دولار في مارس 2020.

أوضح جهاز الإحصاء في بيان أن الصادرات ارتفعت 43.5 بالمئة عنها قبل عام إلى 3.41 مليار دولار، مدعومة بنمو صادرات الأدوية والمستحضرات الصيدلانية 54.2 بالمئة، والملابس الجاهزة 49.3 بالمئة، وفقا لـ"رويترز".

وارتفعت قيمة الواردات 2.2 بالمئة إلى 5.97 مليار دولار، مع صعود واردات المنتجات البترولية 92.5 بالمئة، وسيارات الركوب 73.9 بالمئة.

يلين: الارتفاع الأخير للأسعار مؤقت وسنتدخل في الوقت اللازم لكبح التضخم

جانيت يلين

توقعت وزيرة الخزانة الأميركية جانيت يلين على هامش اجتماع وزراء مجموعة السبع، انحسار الارتفاع الأخير للأسعار على المدى القريب واصفة التضخم الحالي "بالمؤقت".

وفي الوقت ذاته، أشارت إلى احتمالية ارتفاع معدلات التضخم في النصف الثاني من العام لتبلغ حوالي 3%.

وفيما يتعلق بسوق العمل، أكدت يلين على تحسن السوق في الوقت الحالي، لكن "لا يزال هناك طريق طويل للعودة بمستويات البطالة إلى مستويات ما قبل الجائحة" بحسب تعبيرها.

اتفاق «تاريخي» لمجموعة السبع حول ضريبة عالمية دنيا على الشركات الكبرى

توصل وزراء المال في مجموعة السبع، إلى اتفاق تاريخي يقضي بفرض ضريبة عالمية دنيا، 15 في المائة، على أرباح الشركات وتوزيع العائدات الضريبية بشكل أفضل للشركات المتعددة الجنسيات، خصوصا المجموعات الرقمية العملاقة، متعهدين بمعالجة ملف المناخ ومساعدة الدول الفقيرة للنهوض ما بعد الجائحة.

ووفقا لـ"الفرنسية"، قال الوزراء في بيان مشترك أعلن الاتفاق بعد اجتماع استمر يومين في لندن، "نلتزم فرض ضريبة دنيا عالمية لا تقل عن 15 في المائة، على أساس كل دولة على حدة"، معبرين عن أملهم "في التوصل إلى اتفاق نهائي في اجتماع موسع في (يوليو) لوزراء مال دول مجموعة العشرين".

وفور الإعلان عن هذا التعهد، قال ريشي سوناك وزير المال البريطاني الذي تتولى بلاده رئاسة مجموعة السبع حاليا، إنه "اتفاق تاريخي"، بينما رحبت ألمانيا "بالنبأ السار للعدالة والتضامن الضريبي".

وقال سوناك في بيان عبر الفيديو "يسعدني أن أعلن أن وزراء مالية مجموعة السبع توصلوا – أمس – بعد أعوام من المناقشات إلى اتفاق تاريخي لإصلاح النظام الضريبي العالمي لجعله ملائما للعصر الرقمي العالمي".

وتستفيد الدول الصناعية السبع الكبرى (بريطانيا، فرنسا، إيطاليا، كندا، اليابان، ألمانيا، والولايات المتحدة) من عودة الاهتمام الأمريكي بالمسألة منذ وصول جو بايدن إلى البيت الأبيض.

ويستهدف الإصلاح شركات التكنولوجيا الكبرى ومعظمها أمريكية، التي تدفع ضرائب زهيدة رغم الأرباح الكبيرة التي تحققها وتصل قيمتها إلى عشرات وحتى مئات المليارات من الدولارات، عبر إنشاء مقراتها في دول معدل الضريبة على الشركات فيها منخفض أو حتى معدوم.

وأشادت جانيت يلين وزيرة الخزانة الأمريكية أمس، "بالالتزام غير المسبوق" من جانب دول مجموعة السبع. وقالت في بيان إن "هذا الحد الأدنى للضريبة العالمية سينهي سباق خفض الضرائب على الشركات".

ووفقا لـ"رويترز"، أكدت أن هناك مخاوف بين بعض دول مجموعة السبع حول الاستدامة المالية بعد الوباء وحثتها على مواصلة الدعم من أجل التعافي.

وقالت في حديثها في لندن بعد اجتماع المجموعة "أعتقد أن جميع دول السبع تعاملت جيدا مع الوباء، لكن هناك قلقا بين البعض بشأن الاستدامة المالية".

وأضافت "نعتقد أن معظم الدول لديها، القدرة على وضع سياسات مالية من شأنها أن تستمر في تعزيز التعافي والتعامل مع بعض التحديات على المدى الطويل".

نقص المواد الخام يهدد قطاع الصناعة الألماني

يخشى قطاع الصناعة في ألمانيا بشكل متزايد من عواقب نقص المواد الخام، التي تؤثر في سير خطط الإنتاج في عديد من القطاعات الحيوية في الدولة، وفقا لـ"الألمانية".

وقالت غرفة التجارة والصناعة الألمانية، استنادا إلى نتائج مسح أجرته: "ثلثا المصانع الآن ترى في أسعار الطاقة والمواد الخام خطرا على نموها الاقتصادي، هذا أكثر عامل مذكور في القطاع في الوقت الحالي". وبحسب الاستطلاع زادت نسبة المخاوف بشكل ملحوظ في الأشهر القليلة الماضية، حيث كانت تبلغ 45 في المائة، في بداية هذا العام.

ويتسبب تراجع توافر المواد الخام– وبالتالي زيادة تكلفتها بشكل واضح– في تراجع الاقتصاد العالمي، الذي انتعش مرة أخرى بعد الركود الناجم عن كورونا.

وعمدت غرفة التجارة والصناعة الألمانية إلى تقييم بيانات من 320 من شركة، وجاء في بيان للغرفة: "تشمل الندرة الحالية للمواد الخام المعادن ومواد البلاستيك والخشب على نحو الخصوص– مع بعض الزيادات الحادة في الأسعار". وبحسب الاستطلاع، أبلغت بعض الشركات عن توقف وشيك في الإنتاج أو توقف فعلي بسبب نقص المواد الخام.

بدوره حذر أرمين لاشيت مرشح تحالف المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل المسيحي، لمنصب المستشار، من الاعتماد على الصين. وقال لاشيت، الذي يترأس حكومة الولاية، خلال تجمع لممثلي الحزب المسيحي الديمقراطي في ولاية شمال راين ويستفاليا، أمس: "لا ينبغي مرة أخرى أبدا أن نعتمد على قوة أجنبية بسبب قطعة قماش"، وذلك في إشارة إلى مشكلة نقص الكمامات، التي واجهت ألمانيا في بداية الجائحة.

وأعرب رئيس الحزب المسيحي الديمقراطي عن دهشته لحدوث هذه المشكلة في "ألمانيا، البلد الصناعي، ويتردد أننا نستطيع أن نفعل كل شيء، وعندما أغلقت الصين السوق، دخل الجميع في صراع من أجل الحصول على مثل هذه القماشات، وأنتم تعرفون جميعا ما كان يعنيه هذا من تكلفة مالية لشراء كمامة بسيطة وسهلة".

وأضاف لاشيت أن الشيء نفسه ينطبق على المعدات الطبية، وذلك على الرغم من أن ألمانيا كانت يوما ما صيدلية العالم، التي طورت عديدا من العقاقير المهمة. وطالب بأن تعود ألمانيا إلى هذا الوضع مرة أخرى والقيام بالبحث والتطوير في ألمانيا وفي نهاية المطاف بالإنتاج للاتحاد الأوروبي برمته وللعالم أجمع.

تجدر الإشارة إلى أن الحزب المسيحي في ولاية شمال راين ويستفاليا، يعتزم وضع لاشيت على رأس قائمته للانتخابات البرلمانية، وهذا هو السبب في تجمع نحو 250 ممثلا لأكبر رابطة محلية للحزب المسيحي في ألمانيا في اجتماع فعلي لأول مرة منذ بدء جائحة كورونا.

وكان قد توقع بيتر ألتماير، وزير الاقتصاد الألماني، نمو الاقتصاد هذا العام بمعدل يصل إلى 4 في المائة، وذلك في ظل تراجع حدة أزمة فيروس كورونا المستجد، وتراجع الإصابات في البلاد.

ووفقا لـ"الألمانية"، أوضح ألتماير في برلين أخيرا، أن ألمانيا تجاوزت التراجع على نحو أفضل مما توقعه كثيرون، وكان لدى الدولة إجمالي 300 مليار يورو منذ بداية الأزمة في ربيع 2020 من أجل الحد من الانكماش الاقتصادي. وتابع الوزير بالقول: إنه "بفضل هذا الجهد المشترك، غير المسبوق"، أفلحت ألمانيا في تفادي حدوث أضرار وخيمة للاقتصاد المحلي، لافتا إلى أنه تم من خلال ذلك تأمين مئات الآلاف، وربما مليون، وظيفة.

ودعا ألتماير إلى تمديد المساعدات الاقتصادية الخاصة بمواجهة تداعيات أزمة كورونا لما بعد 30 (يونيو) إلى نهاية العام الجاري إن أمكن بالنسبة للشركات، التي تحتاج لذلك. يذكر أن الحكومة الألمانية صادقت قبل عام على حزمة اقتصادية من شأنها مساعدة مواطنين وشركات على مواجهة تداعيات أزمة كورونا، وبلغت قيمة الحزمة 130 مليار يورو.

واشنطن: العلاقات التجارية بين أميركا والصين غير متوازنة بشكل كبير

قالت الممثلة التجارية الأمريكية، كاثرين تاي، إن العلاقة التجارية بين أكبر اقتصادين في العالم تعاني من "اختلال كبير في التوازن" وأن إدارة الرئيس الأمريكي جو بايدن ملتزمة بتسويتها.

وأضافت تاي للصحفيين اليوم السبت ردا على سؤال حول ما إذا كانت الولايات المتحدة ستواصل اتفاقها التجاري الموقع مع الصين في يناير 2020 والرسوم الجمركية على السلع الصينية: "هناك أجزاء من هذه العلاقة التجارية غير صحية، وتضر مع مرور الوقت ببعض الطرق المهمة جدا بالاقتصاد الأمريكي"، بحسب ما نقلته وكالة بلومبرج للأنباء اليوم السبت.

وقالت: "تلتزم الولايات المتحدة ببذل كل ما في وسعها لإعادة التوازن إلى العلاقات التجارية بين الولايات المتحدة والصين".